الواقع الاقتصادي والاجتماعي للعمالة الاجنبية الوافدة الى المجتمع العراقي (اثارها ومخاطرها والحلول المقترحة لمعالجتها)

م. لقاء عبد الهادي مسير
كلية التربية للبنات – جامعة القادسية
Liqaa.Masser@qu.edu.iq

الملخص:

يهدف البحث الحالي الى التعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للعمالة الاجنبية الوافدة هذه الظاهرة الاجتماعية التي توصف بالتشابك والتعقيد مع الاوضاع والاحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مر بها المجتمع العراقي ، وما يصاحبها من مخاطر سواء كانت اقتصادية او اجتماعية ، او ثقافية من خلال نقل ثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم ولغتهم الى المجتمع هذه الظاهرة بدأت تتزايد مع متطلبات واحتياجات افراد المجتمع والانفتاح التقني والمعلوماتي والتغيرات الاجتماعية التي طرأت على الاسرة العراقية نتيجة استقلال الاسرة في سكن خاص بها ، وعمل المرأة خارج البيت، وارتفاع المستوى الاقتصادي(زيادة الدخل) هذه العوامل الاجتماعية شجعت بعض الافراد في الاعتماد على العمالة الاجنبية الوافدة الى العراق، رغم السلبيات ألا انها انعكست على المجتمع بشكل عام.

الكلمات المفتاحية : (العمالة، المجتمع العراقي، الاثار ، المخاطر).

The economic and social reality of foreign workers entering Iraqi society (Its effects, risks, and proposed solutions to address them)

liqa' eabd alhadi masayr
College of Education for Girls – Al-Qadisiyah University

Abstract:

The current research aims to identify the economic and social reality of expatriate foreign workers, this social phenomenon that is described as intertwined and complex with the social, economic, and political situations and conditions that Iraqi society has experienced, and the accompanying risks, whether economic, social, or cultural, through the transmission of their culture, customs, traditions, and language. To society: This phenomenon began to increase with the requirements and needs of community members, technical and informational openness, and the social changes that occurred in the Iraqi

family as a result of the family's independence in its own housing, women's work outside the home, and the rise in the economic level (increase in income). These social factors encouraged some individuals to rely on Foreign workers coming to Iraq, despite the negatives, have had a negative impact on society in general.

Keywords ; (employment, Iraqi society, effects, risks)

المقدمة:

يشهد المجتمع العراقي تزايد ملحوظ في اعداد العمالة الوافدة التي جاءت من دول شرق اسيا (بنغلادش ، وباكستان ،والفلبين ، والهند) وغيرها من الدول الفقيرة ، والتي تشكل خطر حقيقي على المستوى الامني والاقتصادي والاجتماعي ، اذ يعملون في العراق بعدة اعمال ، ويمارسون مهن متنوعة ، حيث يفضل اصحاب المشاريع الوطنية الخاصة العمال الوافدين (الاجانب) في مختلف المجالات ، لان لديهم الاستعداد الكامل للعمل لساعات طويلة ، والقبول بكافة الاعمال وبأجور زهيدة ،الا ان تأثيراتها سلبية على الاقتصاد العراقي والشباب العاطلين والخريجين الباحثين عن فرص العمل بحيث تستنزف الموارد المالية ، وتزيد من ظاهرة البطالة التي يعاني منها المجتمع العراقي ، رغم الاعداد المتزايدة من العمال الاجانب التي بدأت تتدفق بمعدلات عالية الى المجتمع الا ان الواقع الاقتصادي والانساني لهم يشير الى استمرار تدهور الحالة الانسانية والاقتصادية والحقوقية لأولئك العمال الذين يتعرضون الى الكثير من الانتهاكات والتجاوزات والعنف ، والاقصاء من قبل ارباب العمل والسلطات السياسية ، هذا يخلق نوعاً من المشاكل في النشاط الاقتصادي ، في ظل ارتفاع حجم التحولات المالية الضخمة الى الخارج وبالعملة الاجنبية تقابلها ارتفاع في نسب البطالة.

المبحث الاول – عناصر البحث

اولاً– مشكلة البحث :

تحتل ظاهرة العمالة الاجنبية الوافدة الى سوق العمل في الوقت الحالي ، اهمية كبيرة خاصة في الدول التي تعاني من مشكلة البطالة بدرجات متفاوتة من دولة الى اخرى ، وايضاً ضرورة حماية الايدي العاملة المحلية (الوطنية) من خطر منافسة العمال الاجانب الوافدين الى المجتمع العراقي ، ومراعاة الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تتوقف عليه ظاهرة الهجرة من اجل العمل ، هذا الموضوع يحتاج الى اهمية ودقة في المصادر العلمية ونقل المعلومات في البحث الحالي بينما يستقبل المجتمع العراقي الكثير من العمال الاجانب في ظل ارتفاع اعداد الشباب الخريجين والعاطلين ، وعدم

اتخاذ الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام (٢٠٠٣) اي اجراءات للحد من زيادة الاعداد الوافدة ، وبعد تحذير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية من خطورة هذه الظاهرة وخاصة العمال الغير الشرعيين بعد دخولهم الى البلاد بطرق غير قانونية ، بعدما استقطب سوق العمل العراقي في السنوات الاخيرة جنسيات مختلفة (اجنبية) حيث امتلأت مؤسسات القطاع العام والخاص والمراكز التجارية بالعاملين الاجانب اغلبهم اسيويين وبنغلاديشين وعرب اخذت اعدادهم تتزايد باستمرار بسبب اقبال ارباب العمل على التعاقد معهم لبساطتهم والتزامهم وانضباطهم الشديد ، بينما ترتفع نسبة البطالة في العراق بين الشباب الى حوالي (٤٠%) عام ٢٠١٦ على وفق تقديرات صندوق النقد الدولي ، مما سبب مشكلة ضعف القطاع الخاص في العراق وعدم قدرة الحكومة على استيعاب المزيد من الشباب في الوظائف ، وهو ما يجعل قدوم العمالة الاجنبية يؤثر سلباً على سوق العمل المحلي ويزيد من صعوبة الحصول على عمل للشباب العراقي ، وتتحدد مشكلة البحث الحالي في محاولة التعرف على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمالة الوافدة من خلال تحليل اوضاعهم وعلاقاتهم الاجتماعية ، والصعوبات التي تواجههم ، والاسباب التي ادت الى انتشار ظاهرة توافد العمال الاجانب الى العراق ، مع تقديم المعالجات والحلول في الحد او التقليل من هذه الظاهرة المنتشرة لذا فأن الاثار السلبية للعمالة الاجنبية الوافدة ، وواقعها الاجتماعي والاقتصادي يترتب على شكل تساؤلات نطرح منها كالآتي :

-ما الواقع الاقتصادي والاجتماعي للعمالة الوافدة في المجتمع العراقي ؟

-ما الاثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن العمالة الوافدة ، ومحاولة علاج اثارها واسبابها ؟

ثانياً – اهمية البحث

تبرز اهمية البحث الحالي للعمال الوافدين من خلال الاثار الايجابية المتمثلة بالمساهمة في الاقتصاد الوطني ، وسرعة انجاز المشاريع ، وتنمية المهارات والطاقات البشرية ، وبأجر اقل وساعات عمل اطول ، مما يؤدي الى تدني اجور العمال العراقيين في ظل غياب الانظمة والقوانين التي يتعرض لها المجتمع والتي تهدد امنه وسلامته ، وتكمن اهمية البحث الحالي الى لفت انظار المهتمين بالشؤون الاجتماعية ، وصناع القرار في مختلف الوزرات والمؤسسات ، والهيئات الحكومية والاهلية في وضع الخطط الكفيلة لرصد هذه الظاهرة وتقليل الصعوبات او المشكلات التي تواجههم ، والحد من تفاقم مشكلة العمالة الوافدة الى المجتمع العراقي .

ثالثاً– اهداف البحث :

يسعى البحث الحالي الى تحقيق الاهداف الاتية :

١-التعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للعمالة الوافدة الى المجتمع العراقي

٢-تحديد الاثار الاجتماعية والاقتصادية التي ادت الى انتشار ظاهرة العمالة الوافدة في العراق.

٣- ألقاء الضوء على مخاطر العمالة الوافدة والهجرة واسباب استقدامها الى المجتمع .

٤-وضع التوصيات والمقترحات وتقديم الحلول المناسبة للقضاء على الاسباب الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة العمالة الوافدة ومحاولة التوصل الى معالجات.

رابعاً- تحديد مفاهيم البحث

يختص هذا المبحث بتحديد المصطلحات الواردة في البحث :

١- العمالة الوافدة : تعني العمال الغير مولودين بالبلد وغير المتجنسين بجنسيتها ويعملون ، او يرغبون في العمل فيها وتنظم معظم تشريعات العمل ، حيث تنص استخدم العمال الاجانب على وجوب حصولهم على ترخيص لمزاولة عملهم (١)

منظمة الهجرة الدولية عرفتها عبارة عن انفصال مجموعة من الافراد من مكان ما للإقامة في مكان اخر غير موطنها الاصلي (٢) ، في حين منظمة العمل الدولية تعرف العمالة الوافدة بأنهم المهاجرين من اجل العمل الذين يتركون موطنهم الاصلي متجهين الى دولة اخرى لشغل وظيفة يعملون بها لحساب الغير(٣)، واشارت ايضاً الى مجمل الايدي العاملة الاجنبية والذين توجهوا للعمل في الدولة الوافدة ومن جميع الدول العربية والاجنبية ، اذ يشكلون مجتمع متعدد الثقافات والجنسيات المتنوعة التي تتمثل في العادات والتقاليد والمعتقدات وتختلف عن قيم المجتمع الموفد له ، ومدى تأثر العمال الوافدين بالأعراف والقيم التي كانوا يخضعون لها في دولهم الاصلية (٤) ، وتمثلت في عدد من الافراد الذين بلغوا سن الرشد لأجل العمل سواء القادرين عليه او الذين لم يجدوه ، او من هم يتلقون الاعداد والتدريب للعمل (٥).

٢-العامل الوافد : هو الفرد الذي قدَم لدولة ما من كافة انحاء العالم لأجل العمل ، ويوفد وفق تأشيرة عمل للدخول تصدر من سفارة الدولة في الخارج وفق هذه التأشيرة يكون لديه كفيل معين سواء كان فرداً او شركة عامة او خاصة (٦) وتعرف اجرائياً من قبل الباحثة بأنهم مجموعة من الاشخاص قادرين على العمل ومن مختلف الجنسيات سواء العربية او الاجنبية ، وفي مختلف المهن بموجب تأشيرة دخول رسمية صادرة من بلدهم الاصلي ، الذين قدموا الى العراق لغرض العمل.

٣- المجتمع : هو اكبر تنظيم اجتماعي يدين الاشخاص بالولاء ، اي انه تجميع للناس الذين يتوحدون من خلال ثقافة مشتركة والذين يشعرون باستقلالية واكتفاء ذاتي بدرجة نسبية ،والذين يعيشون في موقع جغرافي محدد [٧]، ويعرف المجتمع بأنه جماعة من الناس يعيشون معاً في منطقة محددة ، تجمع بينهم ثقافة مشتركة تختلف عن غيرها من الثقافات ، ويتضمن المجتمع جميع النظم الاجتماعية الاساسية الضرورية كالنظام الاقتصادي والسياسي والتربوي والديني لمواجهة الحاجات البشرية الاساسية [٨] ،ويشير الى الجماعة الاجتماعية الاكبر ، والمجموعة من الاشخاص تتفاعل اجتماعياً الى درجة ان كل واحد يدرك وجود الاخر ، ويعدون انفسهم وحدة اجتماعية تشترك في اللغة والفكرة والوحدة ، وتعيش داخل حدود اقليمية محددة [٩]، ويعرف بأنه نسق اجتماعي مكتف بذاته ومستمر في البقاء ، ويضم اعضاء من الجنسين (ذكور – اناث) ومن جميع الاعمار وفئة من الناس تشكل مجموعة تعتمد على بعضها البعض ويعيشون مع بعضهم وتربطهم روابط ومصالح مشتركة وتحكمهم عادات وتقاليد وقوانين واحدة [١٠] .

المبحث الثاني

اولاً- المخاطر والاثار السلبية للعمالة الاجنبية الوافدة الى المجتمع العراقي

بدأت حركة انتقال القوى العاملة بين الدول العربية والاجنبية بعد الحرب العالمية الثانية حتى اواخر عقد الأربعينات ونهاية الخمسينيات من كل بلد الى بلد اخر كانت محدودة ، وبعد ذلك بدأت حركة التحركات على نطاق واسع الى ان اصبحت ظاهرة جديدة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعربية ، وشكلت العمالة الوافدة ومعظمها من الفلبين وباكستان وبنغلاديش والهند فضلاً عن الوافدين العرب الذين يعملون في الاعمال الفنية والمكتبية وبقية المهن الاخرى ، وتكمن المشكلة في نسبة الاختلاف بالدين والعادات والتقاليد وانماط المعيشة واللغة والثقافة والقيم ، وتعد ظاهرة العمالة الوافدة شكل من اشكال الهجرات البشرية تناولتها مختلف مجالات الدراسات الانسانية والاجتماعية لما ينشأ عنها من مشكلات ومخاطر تؤثر على المجتمع العراقي ومنها مشكلة المعيشة الاجتماعية والثقافية السائدة في البلد ، ومن مخاطرها الاعداد الكبيرة من الشباب العاطلين عن العمل ، وارتفاع نسب البطالة مما يدفع الشباب الى الهجرة ،او الانحراف والجنوح او الى ممارسة الجريمة وخاصة جرائم الخطف التي انتشرت بشكل واسع في السنوات الاخيرة ، فضلاً عن عجز القطاع الخاص في التوظيف والسعي لتوفير فرص عمل بأجور جيدة للشباب ، في ظل تدفق العمال الاجانب وخاصة (البنغاليين) الى سوق العمل وغالباً ما يعملون في اعمال يأنف منها الكثير من الشباب العراقي ، او لم يعتادوا على ممارستها ، فإصحاب العمل يضطرون الى الاستعانة بالعمال الاجانب دون قيد او شرط او تمرد على قوانين العمل او حتى مطالبتهم بأجور مرتفعة ، ومن مخاطرها لها اثرها السلبي على الجانب الامني للبلد والذي يسبب

خلل بالأمن [١١]، وذلك لتوظيفهم من قبل جهات عديدة لأغراض تسيئ وتهدد امن المجتمع ، ومن اثارها السلبية ومخاطرها هي :

١- يؤدي ارتفاع اعداد العاملين الاجانب الى زيادة الضغط على السلع والخدمات.

٢-الاثر السلبي لتحويلات العاملين الاجانب الى خارج العراق التي تصل الى نحو المليار دولار سنوياً في حين ان العمالة العراقية خارج البلاد لا تقوم بالتحويلات المالية الى العراق .

٣-ان استقدام العمالة الاجنبية خرق للدستور لأنه يضيع حقوق العامل العراقي بالحصول على فرصة عمل .

٤-تزايد اعداد العمالة الوافدة ومعظمها من الرجال الغير المتزوجين (العزاب) قد يسبب في نمو انماط الجرائم الاخلاقية

٥-هروب العمال الاجانب او مغادرة البلاد بعد انتهاء عقدهم قد يؤدي الى فوضى او ارتكاب جرائم يصعب كشفها .

ثانياً – الواقع الاجتماعي للعمالة الاجنبية الوافدة

احتضن المجتمع العراقي منذ بدايات قيام الدولة الحديثة العديد من الوافدين اليه من جنسيات مختلفة ، حيث امتلأت المصانع والمزارع والورش والفنادق بالعمال الوافدين وخاصة العمالة العربية معظمهم عمال بناء وخدمات منزلية ، وحتى البعض منهم عمل في مهن حكومية بعد ان منحتهم الحكومة العراقية الاقامة والعمل دون قيود او شروط ، اما السنوات الحالية بدأ سوق العمل العراقي يستقطب جنسيات اخرى مثل بنغلادش والهنود والفلبين ، واعدادهم بدأت تتزايد باستمرار بعد ان زاد الطلب عليهم ، فضلاً عن مكاتب استقدام العمال الاجانب تنتشر في مختلف محافظات البلد ، فالعمالة المستقدمة الى المجتمع العراقي على نوعين هما :

أ-العمالة الماهرة : مثل العمالة الطبية (ممرضين ومساعد ممرض ، واطباء وطبيبات) تفيد قطاع الصحة في العراق فضلاً عن الكفاءات التي تحتاجها مدة اعادة الاعمار .

ب-العمال الغير الماهرة : وهم عمال الخدمات الذين ينتشرون بالمطاعم والفنادق والمحال التجارية ، وحتى في المنازل خاصة العاملات الاجنبيات (المربيات) [١٢].

ثالثاً- اسباب انتشار العمالة الاجنبية

١- تدني اجور العامل الاجنبي : الكثير من المؤسسات الصحية والقطاع العام والخاص يتعاقدون مع العمال الاجانب لقلة اجورهم وضمان استمرار العمل لساعات اضافية من دون تذمر او شكوى ، ويمارسون شتى الاعمال منها الحقول النفطية والشركات والمنازل ، وينُظم قانون العمل العراقي العلاقة بين اصحاب العمل والعمال ويحدد حقوقهم والتزاماتهم (الاجور ، ساعات العمل ، استحقاقات الاجازات والاقامة ، وظروف العمل) كما يحدد القواعد والاحكام لعمل النساء الوافدات في مكان العمل ، وان تدني مستوى العامل الوافد لكونه اكثر طاعة ومهارة في الاعمال الفنية ، واكثر عملاً

وتقبلاً لأداء الاعمال الخدمية المتنوعة رغم ظروف العمل، فقد تبلغ احياناً اجورهم (٤٠٠- ٥٠٠ دولار شهرياً)[١٣]، وان ازدواجية نظام الاجور في الادارات الحكومية او شبه الحكومية تختلف في القطاع الخاص ، فاغلبهم جاءوا بوظيفة خدم منازل واعدادهم ليست بالقليل ، فمنهم حاصل على قسط من التعليم ، او التدريب المهني فتنخفض اجورهم [١٤].

٢-اسباب تنظيمية : في استقدام العمال الاجانب الوافدين اسهل واسرع في مختلف المهن المنزلية والشخصية ، وان استقدامهم من الخارج يتم في جميع الدول عن طريق خطة تشرف عليها وزارة العمل ، لكن وجود وكالات تشغيل ساعدت في سرعة استقدامهم .

٣-قرب موقع العمل: يجنبهم تأخير النقل والوصول الى مواقع العمل عكس العمال العراقيين التي يتحججون بالمشاكل الاجتماعية ، واحياناً التمارض لتضييع اوقات العمل مما يؤثر سلباً على الانتاجية ، فضلاً عن قرب بعض دول العمال الاجانب ادت الى هجرة عمالية من دولهم الى الدول التي يعملون فيها [١٥].

٤-ارتفاع عدد ساعات العمل : يتراوح بين (١٢ -١٤ ساعة) او اكثر يومياً وتميزها بطاعة رب العمل واحترامه [١٦] ، وتختلف ساعات العمل باختلاف القطاع والمستوى المهني ، فعمال البناء وبعض المحلات التجارية والتنظيف والفنادق يعملون لساعات طويلة قد تصل الى (١٢ ساعة) في اليوم او اكثر ، وقد تطول كما هو الحال لدى خدم المنازل حيث لا توجد ساعات عمل محددة وطبيعة عملهم غير محددة ومجردون من الاجازات الاسبوعية او السنوية المدفوعة الاجر على الرغم من ان قوانين العمل حددت (٨ ساعات) فترة العمل مع ساعتين اضافية بأجر مدفوع ، الا ان القليل من اصحاب العمل لا يلتزمون بعقود العمل المبرمة بين العامل وصاحب العمل او حتى الالتزام بقوانين العمل ، ويؤكد بعض العمال الاجانب ان ظروف العمل سيئة للغاية وان عمال البناء اكثرهم يعاني من ذلك مسبباً امراض مزمنة (كالصداع ، ومضاعفات عصبية) ولا يستطيعون التمتع بالإجازات المرضية ، لأنها تخصم من الرواتب مهما كانت الاسباب وحدة المرض [١٦] .

المبحث الثالث

اولاً- الاثار الاجتماعية للعمالة الاجنبية

ان انتقال الايدي العاملة والسكان لها تأثير مباشر على التركيب الديموغرافي للسكان في كل البلاد التي تتم منها واليها فالانتقال والهجرة يؤثران على معدلات النمو السكاني و ونمو القوى العاملة والتركيب المهني والعلمي للعاملين ، ومعدلات المشاركة للسكان في قوة العمل وخاصة مشاركة المرأة في سوق العمل ، اذ يسود التعايش انواع مختلفة من العلاقات بعضها تنافس وصراع ، وبعضها علاقات سيطرة واستغلال وخضوع ويترتب عليها نشوء توترات داخل

المجتمع وعلاقاتهم بين الجماعات المختلفة ، لقد بدأت نسبة العمال الوافدين الى المجتمع العراقي تزداد ولم يقتصر استخدامهم في المشاريع الخدمية والمنازل بفعل الانتشار الكبير للمربيات الاجنبيات والتي اثرت على طبيعة التنشئة الاجتماعية وانتقال قيم اخلاقية مختلفة لا تتناسب والقيم الدينية الاسلامية وتأثر الطفل بثقافة غير الثقافة العربية فيحدث اضطراب في عملية التنشئة الاجتماعية وهبوط في القيم الاخلاقية [١٧] ، ومن اهم الاثار الاجتماعية للعمالة الوافدة هي :

١-العاملات الأجنبيات الوافدات (المربيات) : بعض الاسر ذات الدخل الاقتصادي الشبه المرتفع تعتمد على العاملات الاجنبيات من اجل تخفيف الاعباء المنزلية عن المرأة فضلاً عن الرغبة الاجتماعية في الوجاهة الاجتماعية والظهور بمظهر الطبقة الغنية وشكل اقتناء العاملة الاجنبية امر ضروري لاعتقادهم بأن مستوى الحياة الراقية تكتمل بوجود عاملة اجنبية ،حيث تلجأ بعض النساء الموظفات الى جلب مربيات يجالسن اطفالهن اثناء وجودهن في العمل ، وكذلك بعض الاسر لديها كبار السن ويحتاجون الى متابعة مستمرة ، اذ ان هناك اقبالاً كبيراً على التعاقد مع مكاتب لاستقدام العاملات الاجنبيات من الهند ، وبنغلاديش ، وإندونيسيا ، والفلبين والنيبال وغيرها ، ويتم انتقائهن بعد التأكد من مستويات النظافة والترتيب والرعاية وحتى التعليم احياناً ، فالمكاتب العراقية (الخاصة بالعمال الاجانب) تتعاقد مع مكاتب الدول المصدرة للعاملين مقابل مبلغ من المال فضلاً عن تكاليف السفر والفيزا ، واجراء الفحوص الطبية وتأمين سكن خاص بهم ، والاشد خطورة تأثيرها على الثقافة في المستقبل من حيث الاستخدام الواسع للمربيات الاجنبيات في البيوت ودورهن الاساسي في تربية وتنشئة الاطفال ، ولا يقتصر التأثير على اللغة العربية ومفرداتها بل تتعدى الى اكتساب قيم وعادات غربية تختلف عن القيم والعادات العربية الاسلامية [١٨].

٢-الثقافة : وتعني كل مركب من القيم والعادات والتقاليد والافكار واللغة والفنون والقانون وكل ما يكتسبه الفرد بوصفه عضواً في مجتمع معين تكون محصلة تراكم وتفاعل عدة عوامل مختلفة ومتنوعة منها بيئية وتاريخية واقتصادية وسياسية واجتماعية ، وتختلف الثقافة باختلاف العوامل والظروف من مجتمع الى اخر ، فهناك ثقافات متعددة داخل المجتمع الواحد ، وفي الوقت ذاته تكون ثقافة واحدة تشكل الاطار العام للمجتمع الواحد [١٩] ، وتختلف الثقافة السائدة بين العمالة الوافدة اختلافاً كبيراً عن الثقافة السائدة في المجتمعات المستقبلة للعمالة ، فهناك اختلاف العادات والتقاليد واللغة والدين باستثناء بعض الدول الاسيوية الاسلامية مثل (ايران ، باكستان ، بنغلاديش .... الخ) واحتمال اخر هو تأثير العمالة الاجنبية وبأعدادها الكبيرة ومكوثها في اماكن محدودة سكانياً على السكان الاصلين بما تحمله العمالة من قيم وثقافات ، لان اللغة العربية لها خصائص تجعلها تقاوم ، فأن تماس القيم والثقافات الفرعية يصاحبه تباين في بنود

الثقافة السائدة في مجتمع معين في فترة زمنية معينة ، هذا التباين يتيح فرص حدوث صراع ثقافي وقيمي بين الاجيال ، واحياناً على مستوى قيم الشخص الواحد مما قد يؤدي الى فوضى قيمية ، وتختلف الثقافة السائدة بين العمال الاجانب الوافدين اختلافاً كبيراً عن ثقافة البلد السائدة في المجتمعات العربية المستقبلة لهم ، والمرسلة لها ، فهناك اختلاف في العادات والتقاليد واللغة ، واختلاف حتى في الدين [٢٠].

٣- الهجرة : ليست ظاهرة جديدة بل ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الانسانية ، عرفها الانسان منذ فجر البشرية ، فحياة الانسان كلها هجرة منذ بداية حياته يهاجر من مكان الى اخر بحثاً عن رزقه بواسطة الجمع والالتقاط والصيد ، فالهجرة هي انتقال شخص او مجموعة اشخاص من مكان الاقامة الاصلي الى مكان اخر قد يكون داخل حدود الدول او خارجها ، وقد مرت بمراحل كثيرة حتى وصلت الى الاشكال التي نعرفها اليوم ،وهناك دوافع جغرافية تكمن وراء حركة العمالة الوافدة الى المجتمع منها عوامل طاردة دفعت بالعمالة الفقيرة الكثيفة بالسكان الى الهجرة ولعلها انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتدني مستوى معيشتهم وعدم قدرتها على توفير فرص عمل ملائمة لسكانها بحيث اضحت هذه العمالة تشغل المكانة الاساسية في تركيب القوى العاملة كما اثبتت الدراسات الاجتماعية والاقتصادية ان الهجرة تكثر بين الشباب اكثر من الاطفال والشيوخ ، وتزيد عند الذكور اكثر من الاناث ومن اهم اسباب الهجرة هي :

أ-اسباب اقتصادية : لتحسين مستوى معيشي وزيادة الدخل وغياب الدولة في توزيع الثروة وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر وسيادة الرشوة والواسطة والمحسوبية في مؤسسات الدولة

ب-اسباب بيئية وجغرافية : كالجفاف والتصحر وندرة الانتاج

جـ-اسباب دينية وسياسية : بسبب الصراع الطائفي والديني [٢١]، ومن الاثار الايجابية للهجرة الى الدولة المهاجر اليها كالآتي:

١- المهاجر يقوم بأعمال لا يستطيع السكان الاصليين ادائها او لا يعرفون كيفية ادائها ، او لا يرغبون العمل فيها .

٢- المهاجر يعمل لساعات اكثر وبراتب واجر اقل .

٣- يحاول المهاجر ابراز كل ما لديه من مهارات وطاقات وابداعات ليثبت انه جدير بهذا العمل والا يطرد او يستبدل بعامل اخر ، في تكون الاثار السلبية للهجرة الى الدولة المهاجرة اليها وهي:

١- تحمل الدولة مزيد من النفقات المالية لتزايد خدمات الصحية والتعليمية وتوفير حاجات السكان الاصليين .

٢- عدم قدرة الدولة على ادارة مواردها الطبيعية والبشرية التي تفلت من يديها وبنسب متزايدة يوم عن يوم .

٣- تدني معدلات الانتاج في الدولة بما لا يتناسب مع الزيادة السكانية ، اي الانتاج في انخفاض واعداد السكان في ازدياد .

٤- انتشار الجريمة وهجرتها من دولة الى اخرى .

٥- تنمو في الدولة المستقبلة بذور العنصرية وسوء معاملة المهاجرين ، قد يؤدي ذلك لنشوء صراعات بين الدولة المهاجر منها ، والمهاجر اليها [٢٢].

تصنيفات الهجرة : تصنف الهجرة الى انواع منها :

١-هجرة مرتبطة بالفرد اي بإرادة الفرد : كالهجرة الاختيارية التي تكون باختيار الفرد بحثاً عن الرزق او ليحيا حياة افضل ، او هجرة اجبارية تكون خارج ارادة الفرد اي لا يرغب بها الفرد كما يحدث في هجرة السكان في مناطق النزاع والصراع .

٢-هجرة مرتبطة بدوامها واستمرارها : وهي الهجرة المؤقتة بأن ينتقل الفرد من مكان اقامته الاصلي الى مكان اخر بشكل مؤقت ، لتحقيق هدف محدد كالدراسة او العمل ، او هجرة دائمة وهي ان ينقل الفرد من مكان اقامته الاصلي الى مكان اخر بنية الاقامة والاستقرار الدائم ، وعدم العودة الى موطنه الاصلي .

٣-هجرة داخل وخارج الدولة : وتكون على نوعين وهما الهجرة الداخلية التي تكون داخل حدود الدولة كالانتقال من الريف الى الحضر او من الجنوب الى الشمال او من اماكم الصراع الى اماكن اكثر امناً ، او الهجرة الخارجية التي تكون بالانتقال من دولة لدولة اخرى من اجل العمل ، او هرباً من ظلم النظام السياسي و لأي سبب اخر .

٤-هجرات داخل الدولة : وهي الهجرة الوافدة اي هجرة وفود الافراد من مكان لأخر قد يكون داخل الدولة كالهجرة من الريف الى الحضر او من خارج الدولة كالعمالة الوافدة من دول جنوب شرق اسيا الى دول الخليج العربي ، او هجرة عودة المهاجرين من مكان هجرته الى مكان اقامته الاصلي ، او احياناً تظهر الهجرة المستمرة وهي انتقال الفرد من مكان اقامته الاصلي الى مكان اخر ، يستقر فيه حتى وفاته [٢٣].

المبحث الرابع

الاثار الاقتصادية للعمالة الوافدة على المجتمع العراقي

ان ظاهرة العمالة الوافدة من الظواهر المعقدة التي انتشرت في المجتمعات ، واثرت عليه تأثيراً مباشراً من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية ، على الرغم من وجودها في كل دول العالم الا انها اكتسبت في المجتمع العراقي ابعاد خاصة في ظل اقتصاد نفطي ، ادى الى تزايد الاعتماد على العمال الوافدين اكثر، وتهميش دور العمالة الوطنية التي تركزت في الوظائف الحكومية وفي مختلف القطاعات الحكومية والخاصة ، وان هناك العديد من الاسباب والاثار الاقتصادية التي دفعت العمال الاجانب الوفود الى العراق وذلك من اجل تحسين المستوى المعاشي والدخل

الاقتصادي لهم ، التي تدفع الكثير من العمال الوافدين الى الاتجاه نحو الدول التي تتوفر فيها العوامل الاقتصادية من اجل تحسين مستوى العيش كهدف اساسي ، وتشكل العمالة الوافدة استنزاف للموارد الاقتصادية نظراً للأجور التي يتقاضونها ، والتحويلات المالية الكبيرة لبلدانهم الاصلية فضلاً عن تحمل الدولة الخدمات مثل الرعاية الصحية والمواصلات والمواد الغذائية والكهرباء ويتركزون دائماً في قطاعات معينة من النشاط الاقتصادي التي تؤثر سلباً على القطاعات الاخرى بغض النظر عن انصراف بعض المواطنين المحليين عن المهن التي تتطلب العمل اليدوي والجهد [٢٤] وتختلف ظروف العامل الاجنبي باختلاف جنسيته ومهنته وخاصة العامل الاسيوي في اعمال البناء والورش والاسواق والافران والفنادق ، وان طرق استقدامهم العمالة الغير الماهرة جعلها في موقع تفاوضي ضعيف وقابل للاستغلال في سوق العمل فضلاً عن نظام الكفيل الذي هو الاطار القانوني عن طريقه يتم استقدام العمال الاجانب غالبا ما يستغل من الاول ابشع استغلال ، وتبرز المشاكل الاقتصادية للعمال الوافدين وهي :

أ-جهل العمال الوافدين بأنظمة الدولة وقوانينها .

ب-يمارسون عادات وتقاليد المهاجرين ، وافتقارهم الى السيطرة على حساباتهم المالية .

ج-وجود العمالة الاجنبية الرخيصة بينهم امر غير ماهر – عامل غير ماهر .

د-التحويلات المالية الكبيرة تساهم في اضعاف الاقتصاد الوطني [٢٥] ، ونذكر من اهم الاثار الاقتصادية على المجتمع العراقي وكالآتي :

-البطالة : وهي من المفاهيم التي اخذت اهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل في مجالات علوم الاقتصاد والاحصاء والاجتماع ، حيث تشير الى حالة المتعطلون عن العمل وهم قادرون عليه ، ويبحثون عنه الا انهم لا يجدونه ، او عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه في مهنة تتناسب مع استعداداته وخبراته وذلك لحالة سوق العمل [٢٦] وتعد البطالة من بين اهم المشكلات التي عانت منها غالبية المجتمعات المعاصرة على اختلاف انظمتها الاقتصادية والاجتماعية ، وعدم توفر فرص للعمل مع توفر القدرة والرغبة في العمل ، ويعد الفقر وارتفاع اوجه التباين في مستوى المعيشة والتقدم العلمي بين الدول المستقبلة للعمالة والمصدرة افتقارها الى كفاءة العمل وانخفاض تكاليف النقل والمواصلات كلها عوامل تساعد على تفسير كثير من جوانب الهجرة الدولية المعاصرة [٢٧]، ومن اسباب البطالة هي :

١-قلة الانتاج وندرة راس المال ، وتدني نسبة التعليم وارتفاع معدلات الامية.

٢-سوء التخطيط بشكل عام والتقلبات الاقتصادية ، والهجرة من الريف الى المدينة ، وعدم الاستقرار السياسي .

٣- العمالة الوافدة العربية والاجنبية ، و احتقار بعض الاعمال الحرفية.

٤-زيادة عدد السكان بشكل اسرع واكبر من نسبة نمو الناتج المحلي [٢٨] ، وهناك اثار اقتصادية سلبية لتدفق العمالة الاجنبية على ونذكر منها :

اولاً- اثارها الاقتصادية على الدولة : وتتمثل في الآتي :

١- زيادة تكلفة الخدمات العامة والاجتماعية مع تدفق العمالة الوافدة والضغط على الخدمات العامة خاصة في حالة وجود ندرة في بعض مصادر تلك الخدمات .

٢- زيادة عدم التوزيع العادل للثروة والدخل الوطني نتيجة تخفيض الاجور.

٣- يؤدي تدفق العمالة الاجنبية الى اعاقة تطوير التقنية في الدولة المستقبلة .

٤- الخلافات الاجتماعية نتيجة تدفق عمالة وافدة من عرقيات وثقافات متعددة ، وتحمل قيم مختلفة احياناً عن قيم الدولة المستقبلة .

٥-زيادة عدد الطبقات الاجتماعية ووجود مجتمعات من العمالة الوافدة المنعزلة عن السكان.

ثانياً- الشركات والمؤسسات (الاستقدام) وهي :

١-الاعتماد على عمالة وافدة في بعض الاعمال نتيجة استقدام المؤسسات والشركات عمالة متخصصة او عمالة رخيصة لأداء تلك الاعمال مما يؤدي الى سيطرة العمالة الوافدة على تلك الاعمال في بعض القطاعات الاقتصادية .

٢-عدم استقرار سوق العمل خاصة في حالة استقدام عمالة وافدة مؤقتة او موسمية .

٣-منافسة العمالة الوافدة على فرص العمل المتوفرة في السوق الوطني مما يؤدي الى تقليص فرص العمل خاصة امام بعض شرائح العمالة الوطنية الغير الماهرة مما يؤدي الى عزلتها وارتفاع البطالة بينها [٢٩].

المبحث الرابع

نظرية الصراع الثقافي المفسرة لموضوع العمالة الوافدة

تختلف المجتمعات تبعاً للثقافة التي تجعل افراد المجتمع يتمايزون فيما بينهم ، وترى النظريات بأن الافكار والايدولوجيات والقيم تسبب تغيراً اجتماعياً عندما يتبنى مجتمع ما قيم معينة فأنها تؤثر في نظر افراده تحول العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم او في اتجاههم بشكل عام ، اي ان العناصر الثقافية تتفاعل مع بعضها مؤدية الى التغير الثقافي ولكنها تختلف باختلاف الطريقة التي تؤدي اليه وتنحصر اتجاهات العامل الثقافي في التغير الاجتماعي الى اتجاه الانتشار والصراع والارتباط الثقافي التي تركز على أليات التغير الثقافي ومصادره الداخلية والتي تنبع من داخل النسق نفسه واما الخارجية اي الوافدة من الخارج [٣٠]، وأن القواعد السلوكية تنشأ عن الحياة الاجتماعية لأفراد الجماعة البشرية والتي يحدث الصراع الثقافي فيها نتيجة النمو الحضاري او الثقافي او نتيجة لهجرة القواعد السلوكية من منطقة

ذات بناء ثقافي معين الى منطقة بناء ثقافي اخر ، ويحدث الصراع الثقافي عندما تتصادم قواعد السلوك الثقافية على الحدود للمناطق الثقافية المجاورة والمتاخمة لبعضها البعض ، كما يحدث صراع قواعد السلوك عندما تطبق قوانين جماعة ثقافية معينة على مناطق ذات ثقافات مختلفة ويحدث ايضاً الصراع الثقافي عندما تهاجر جماعة ما من منطقة ذات ثقافة ما الى منطقة اخرى ، والصراع الثقافي هو سبب نشأة مجموعة من الاختلافات بين كافة التقاليد الثقافية والعقائدية تلك الاختلافات تؤدي الى حدوث خلافات بين البشر ، وتنطبق النظرية على العمال الوافدين الذين لا يستطيعون في ضوء التركيب الاجتماعي الاندماج مع افراد المجتمع المحلي لما يعانون في صعوبة التفاهم معهم خاصة العمالة الاجنبية ، وذلك لاختلاف اللغة ويعيشون في شبه عزلة وتربطهم علاقات العمل فقط [٣١] .

المبحث الخامس

تمثل العمالة الوافدة الاجنبية جزء من قوة العمل في القطاع الاقتصادي التقليدي ، وان توافد مزيد من العاملين الوافدين الى سوق العمل العراقي في ظل اعداد كبيرة من الشباب العراقيين العاطلين عن العمل يمكن ان يزيد من نسب البطالة والهجرة ، ولابد من تقديم مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات ويمكن ان نجمل منها ما يأتي :

اولاً – الاستنتاجات

١– ادت ظاهرة العمالة الوافدة الاجنبية الى تفاقم مشكلة البطالة بين المواطنين وخاصة الشباب والخريجين العاطلين عن العمل في المجتمع العراقي اذ بدأ يتزايد معدل استمرارها بشكل اعداد كبيرة وهذا يؤدي الى خسائر في الاقتصاد العراقي الوطني ، واستنزاف المواد المالية والسلع وبقية الخدمات الاخرى .

٢– بعض فئات العمالة الوافدة الى المجتمع العراقي خاصة العاملات الاجنبيات اللواتي يعملن مربيات او خدم منازل يعيشون في اوضاع اقتصادية واجتماعية متدنية فضلاً عن اختلاف عاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم ، وهذا يؤثر على طبيعة التنشئة الاجتماعية وانتقال قيم اخلاقية مختلفة لا تتناسب والقيم الدينية الاسلامية وتأثر الطفل بثقافة غير الثقافة العربية فيحدث اضطراب في عملية التنشئة الاجتماعية وهبوط في القيم الاخلاقية .

٣– انخفاض مستوى النمو الاقتصادي وتدني مستوى معيشتهم وعدم قدرة دول العمال الوافدين على توفير فرص عمل ملائمة لهم مما ادى الى هجرتهم وخاصة الشباب الوافدين الى المجتمع العراقي لغرض تحسين اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية .

٤- يتعرض اغلب العمال الوافدين للكثير من الانتهاكات والعنف والاقصاء واحياناً تصل الى حد فرض غرامات مالية او السجن من قبل ارباب العمل، وهذا يزيد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ومنها مشكلة البطالة والهجرة من وقت الى اخر .

ثانياً - التوصيات

١- ضرورة توفير بيئة صالحة فيها شروط الامن والسلامة والصحة والخدمات الاجتماعية والسلامة المهنية وغيرها للعامل الوافد من خلال ألزام صاحب العمل في ذلك .

٢- تشجيع المواطنين على الالتحاق بالعمل في القطاعات الانتاجية والاعمال المهنية والمهن الاخرى وفق خطة مدروسة من قبل اصحاب القرار والمسؤولين ، وتطبيق نظام ساعات العمل مع توفير يوم راحة في الاسبوع للعامل الاجنبي وتخصيص وقت راحة له سواء عن طريق الاجازات او الاستراحات الضرورية .

٣- تدريب العامل الوطني والمحلي لغرض اكتساب مهارات يستطيعون بها ان ينافسون خبرات العمال الاجانب من خلال اجراء اصلاحات شاملة في انظمة وسياسية وحاجات سوق العمل .

٤-ضرورة توفير فرص التعليم واماكن سكن والخدمات الصحية الملائمة للعمال الوافدين واسرهم فيما يتعلق بنظام المجاني لأبنائهم في سن المدرسة .

الهوامش :

١-احمد زكي بدوي ،معجم مصطلحات القوى العاملة التخطيط -التنمية - الاستخدام ، مؤسسة شباب الجامعية ،القاهرة ، ط١، ١٩٩٨، ص١١.

٢-حسن اكرم نشأت ،هجرة العمالة العربية الى الدول العربية الخليجية ،المنامة ، سلسلة الدراسات الاجتماعية ،١٩٨٩،ص١٩٨.

٣-المصدر نفسه ، ص ١٩٨.

٤-سارة الخمشي ، وشروق الخليف ، واقع مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية والمؤشرات التخطيطية لمواجهتها ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ، ٢٠١٥، ص٢٤.

٥-صالح احمد العامري ، التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الامارات العربية المتحدة - دراسة تحليلية - كلية العلوم الانسانية /قسم الاعلام /جامعة الشرق الاوسط / عمان ، ٢٠٠٨، ص٢.

٦-د. وصاف السعيدي ، اثر تحويلات العمالة الوافدة على الاقتصاد السعودي - دراسة تحليلية ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد(٦) ، العدد (٢) ، ٢٠٢٠ ، ص١٦٦.

٧-لاهاي عبد الحسين ،مصطلحات ونصوص سوسيولوجية باللغتين العربية والانكليزية ، بغداد ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ،٢٠٠٨، ص١٠٧.

٨-احمد زكي بدوي ،معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ،١٩٨٦،ص٣٧٢.

٩-دينكن ميشيل ،ترجمة احسان محمد الحسن ،معجم علم الاجتماع ،دار الطليعة ، بيروت ،١٩٨١،ص١٦٧.

١٠-محمد الجواهري ، مدخل الى علم الاجتماع ، دار المسيرة ،عمان ، ط٢، ٢٠١٣ ، ص٣٢.

١١-نعمة نجيب ابراهيم ، نظرية اقتصاد العمل ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٧، ص١٥.

نبيل جعفر عبد الرضا (العمالة الاجنبية في العراق) ، الحوار المتمدن ، العدد ٦٠٧٦-٢٠١٧/١٢/٧ محور الادارة والاقتصاد على الموقع الالكتروني التالي: https://www.ahewar.org

١٢- نبيل جعفر عبد الرضا ، مصدر نفسه .

١٣-باقر سلمان النجار .الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١ ' ص١٥٥.

١٤-د.رشيد عباس الجزراوي ، ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي ،مركز الكتاب الاكاديمي ، ط١، عمان ، ٢٠١٥ ، ص١٠٨.

١٥-نبيل جعفر عبد الرضا -العمالة الاجنبية في العراق -مركز بغداد للتنمية القانونية والاقتصادية ،بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٧ .

١٦-باقر سلمان النجار ، الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي ، المصدر نفسه ، ص ١٥٤

١٧-نادر فرجاني واخرون ، العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي -بحوث ومناقشات الندوة الفكرية - مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١، ط٢ ، ص١٣٢

١٨-المصدر نفسه ، ص١٥٣.

١٩-حارث علي حسن العبيدي ، دراسات سوسيو أنثروبولوجية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ،ط١، ٢٠١٢ ، ص ١٨٢.

٢٠-د.رشيد عباس الجزراوي ، المصدر السابق ،ص١٠٩.

٢١-مصطفى خلف عبد الجواد ، دراسات في علم اجتماع السكان ، عمان- المينا ، دار المسيرة للطباعة والنشر ،٢٠٠٩، ص١١٥.

٢٢-علي عبد الرزاق الحلبي ،علم اجتماع السكان ،الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ،ط٣، ١٩٩٥، ص ١١٣.

٢٣-بسام محمد ابو عليان ، محاضرات في علم اجتماع السكان ،مكتبة الطالب الجامعي ، جامعة الاقصى ، القدس ، ط٣ ، ٢٠٢١، ص ١١٠-١١١

٢٤- سهل العتبي ، العمالة الوافدة واثارها السلبية ، ٢٠٠٩ ، على الموقع الالكتروني التالي :

Faculty.ksu.edu.sa/19199/Doclib2

٢٥-محمد عبد العزيز ، العمالة الاجنبية في المملكة العربية السعودية ،جريدة اعلام العرب – مقال منشور في ٣١/ديسمبر/٢٠٢٠ ، موقع موجز مصر.

٢٦-عبد الخالق عفيفي ، بطالة الشباب واثرها على التنمية الشاملة ، القاهرة ، دار الاهرام ، ١٩٩٣، ص ٣٨.

٢٧-محمد احمد اسماعيل ، الهجرة العربية ورقة عمل مقدمة الى الحلقة العلمية حول اللجوء والهجرة – المشكلات والحلول ، ٢٠٠٧، تونس ، ص ١٠.

٢٨-طارق عبد الرؤوف عامر، ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها ، دار اليازوري العلمية للنشر ، عمان ، ط٢، ٢٠١٥ ،ص١١٦.

٢٩-صالح احمد العامري ، المصدر السابق ، ص ٤٧.

٣٠- محمود سلامة ،الشباب وتنمية المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية ،دار الوفاء للطباعة ، الاسكندرية ، ٢٠١٠،ص١٣.

٣١-فاروق محمد عادلي ، علم الاجتماع العام ، ط٢، مكتبة جدة ، الرياض ، ١٩٩٤، ص٢٧٤.

٣٢-قانون العمل العراقي رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٧

٣٣- قانون اقامة الاجانب رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧ ينص يسري على الشخص الطبيعي الاجنبي ، وهو كل شخص لا يحمل الجنسية العراقية ويرغب العمل في العراق بصفة عامل في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني

٣٤- قانون رقم ١٨ لعام ١٩٨٧- مادة الاولى من تعليمات ممارسة الاجانب العمل في العراق والمعدلة -نصت المادة ٣ شروط دخول الاجنبي (ان يكون له جواز او وثيقة سفر نافذة وصالحة ، وان يكون حاصل على سمة دخول نافذة ومؤشرة في جواز سفره وختم الدخول الى العراق والمغادرة مع ثبوت خلوه من الامراض السارية والمعدية والعوز المناعي)

٣٥-منشور في مجلة الوقائع العراقية العدد ٤٤٦٦ في ٢٠١٧/١٠/٢٣

المصادر

١-احمد زكي بدوي ،معجم مصطلحات القوى العاملة التخطيط -التنمية – الاستخدام ، مؤسسة شباب الجامعية ،القاهرة ، ط١، ١٩٩٨.

٢-حسن اكرم نشأت ،هجرة العمالة العربية الى الدول العربية الخليجية ،المنامة ، سلسلة الدراسات الاجتماعية ،١٩٨٩.

٣-سارة الخمشي ، وشروق الخليف ، واقع مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية والمؤشرات التخطيطية لمواجهتها ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ، ٢٠١٥.

٤-صالح احمد العامري ، التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الامارات العربية المتحدة – دراسة تحليلية – كلية العلوم الانسانية /قسم الاعلام /جامعة الشرق الاوسط / عمان ، ٢٠٠٨.

٥-د. وصاف السعيدي ، اثر تحويلات العمالة الوافدة على الاقتصاد السعودي – دراسة تحليلية ، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد(٦) ، العدد (٢) ، ٢٠٢٠.

٦-لاهاي عبد الحسين ،مصطلحات ونصوص سوسيولوجية باللغتين العربية والانكليزية ، بغداد ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ،٢٠٠٨.

٧-احمد زكي بدوي ،معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ،١٩٨٦.

٨-دينكن ميشيل ،ترجمة احسان محمد الحسن ،معجم علم الاجتماع ،دار الطليعة ، بيروت ،١٩٨١.

٩-محمد الجواهري ، مدخل الى علم الاجتماع ، دار المسيرة ،عمان ، ط٢، ٢٠١٣.

١٠-نعمة نجيب ابراهيم ، نظرية اقتصاد العمل ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٧.

١١-نبيل جعفر عبد الرضا (العمالة الاجنبية في العراق) ، الحوار المتمدن ، العدد ٦٠٧٦-٢٠١٧/١٢/٧ محور الادارة والاقتصاد على الموقع الالكتروني التالي: https://www.ahewar.org

١٢-باقر سلمان النجار .الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١.

١٣-د.رشيد عباس الجزراوي ، ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي ،مركز الكتاب الاكاديمي ، ط١، عمان ، ٢٠١٥.

١٤-نبيل جعفر عبد الرضا –العمالة الاجنبية في العراق –مركز بغداد للتنمية القانونية والاقتصادية ،بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٧ .

١٥-نادر فرجاني واخرون ، العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي –بحوث ومناقشات الندوة الفكرية – مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١، ط٢ .

١٦-حارث علي حسن العبيدي ، دراسات سوسيو أنثروبولوجية ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ،ط١، ٢٠١٢.

١٧-مصطفى خلف عبد الجواد ، دراسات في علم اجتماع السكان ، عمان- المينا ، دار المسيرة للطباعة والنشر ،٢٠٠٩.

١٨-علي عبد الرزاق الحلبي ،علم اجتماع السكان ،الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ،ط٣، ١٩٩٥.

١٩-بسام محمد ابو عليان ، محاضرات في علم اجتماع السكان ،مكتبة الطالب الجامعي ، جامعة الاقصى ، القدس ، ط٣ ، ٢٠٢١.

٢٠- سهل العتبي ، العمالة الوافدة واثارها السلبية ، ٢٠٠٩ ، على الموقع الالكتروني التالي :
Faculty.ksu.edu.sa/19199/Doclib2

٢١-محمد عبد العزيز ، العمالة الاجنبية في المملكة العربية السعودية ،جريدة اعلام العرب – مقال منشور في ٣١/ديسمبر/٢٠٢٠ ، موقع موجز مصر.

٢٢-عبد الخالق عفيفي ، بطالة الشباب واثرها على التنمية الشاملة ، القاهرة ، دار الاهرام ، ١٩٩٣.

٢٣-محمد احمد اسماعيل ، الهجرة العربية ورقة عمل مقدمة الى الحلقة العلمية حول اللجوء والهجرة – المشكلات والحلول ، ٢٠٠٧، تونس.

٢٤-طارق عبد الرؤوف عامر، ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها ، دار اليازوري العلمية للنشر ، عمان ، ط٢، ٢٠١٥.

٢٥- محمود سلامة ،الشباب وتنمية المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية ،دار الوفاء للطباعة ، الاسكندرية ، ٢٠١٠.

٢٦-فاروق محمد عادلي ، علم الاجتماع العام ، ط٢، مكتبة جدة ، الرياض ، ١٩٩٤.